دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

قضية السفينة الفرنسية "أمير" التي هربت (قراصنة) ريفيين من عقاب المخزن سنة ١٨٩٨م

قراءة من خلال وثائق مغربية

د. فريد المساوي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

في سنة ١٨٩٨م، بينما كان المخزن يستعد لإنزال العقاب بقبيلة بقوية الريفية الساحلية بسبب ما كانت تقترفه من اعتراضات للقوارب الأجنبية، واحتجازها لبعض الرهائن الأوربيين، وما كان المخزن يؤديه بسبب ذلك من تعويضات باهظة. وفي اللحظة التي خطط المخزن ليجهز فيها على القبيلة ويوقع بها، رست سفينة فرنسية على ساحل جزيرة بادس المحتلة لتحمل عدد من أهالي القبيلة المذكورة مع ذويهم لتهريبهم بعيدًا، وتحول دون تعرضهم للعقاب، وبهذا الحدث تأكد ما كان يروج من تورط فرنسا عن طريق عملائها في أحداث الريف. ولكن رغم كل الاحتجاجات التي تقدم بها المخزن فإن فرنسا استطاعت بدهائها وتفوقها الدبلوماسي والعسكري أن تدفع عنها جميع التهم، وتصبح هي الشاكية مما تعرضت له من إهانة بكون تحركات المخزن جاءت كرد فعل على جهودها في مسألة إطلاق سراح الرهائن وإيقاف العمليات (القرصنية). فما حقيقة هذه القضية؟ وما مدى قوة حجج فرنسا لتبرير تدخلاتها بالمنطقة؟

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤
تاريخ قبـول النشـر: ٢١ يناير ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

فرنسا؛ المغرب؛ الريف؛ القرصنة البحرية؛ التدخل الاستعماري

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.446796

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

فريد المساوي، "قضية السفينة الفرنسية "أمير" التي هربت (قراصنة) ريفيين من عقاب المخزن سنة ١٨٩٨م: قراءة من خلال وثائق مغربية".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد السبعون؛ أغسطس ٢٠٢٥. ص ١٤٥ – ١٦٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

حين حل جنود المخزن بالريف في يونيو ١٨٩٨ لإنزال العقاب بقبيلة بقيوة بسبب ما كانت تنفذه من (قرصنة) ضد السفن الأوربية العابرة للبحر المتوسط، وما كان يتعرض له المخزن بسبب ذلك من ضغوطات لأجل دفع التعويضات للدول الأوربية، وكذلك لقبضهم مجموعة من المحتجزين الأوربيين ورفضهم إطلاق سراحهم حتى يطلق سراح إخوانهم الذين كانوا في السجن بطنجة وآخرون لدى الإسبان بسجن جزيرة بادس. وفي لحظة كان فيها الجند ومتطوعي القبائل يرتبون صفوفهم ويتهيئون للهجوم على القبيلة، قدمت السفينة الفرنسية المسماة أمير (Prince) إلى جزيرة بادس، حيث حملت الكثير من الأسر البقيوية وغادرت بها المنطقة. وكان أول مكان حاولت إنزالهم فيه هو مرسى تطوان، فرفض عاملها السماح لهم بالنزول، ثم أبحرت بهم إلى طنجة فلقيت هناك نفس الموقف، سواء من ممثلي المخزن أو من رئيس السلك الدبلوماسي وهو القنصل الإيطالي آنذاك. وهناك إشارات إلى أنه حاول كذلك إنزالهم بمدينة سبتة المحتلة فرفض حاكمها، فعادت بهم السفينة شرقا حتى أنزلتهم بمنطقة من التراب الجزائري قريبا من مدينة وهران.

ولما بلغ الأمر إلى علم المخزن احتج على فرنسا احتجاجا شديدا، وطالب بإعادة أولئك البقيويين إلى قبيلتهم باعتبارهم في حكم سجناء المخزن، لأنهم مسؤولون على الكثير من أعمال القرصنة وعواقبها الوخيمة مثل التعويضات الباهظة التي كان يؤديها، وعلى احتجاز الأوربيين عندهم وإصرارهم على عدم إطلاق سراحهم لمدة طويلة، وأن السفينة (أمير) كان الأولى ألا تقترب منهم، أو أن تسلمهم للمخزن لمعاقبتهم، ولو مراعاة لحسن العلاقات بين الجانبين. وطالب المخزن بالتحقق في مكان ركوبهم بالضبط هل من الجزيرة بالفعل أم من الساحل الريفي المقابل لها، فإن كان المكان هو الجزيرة فينبغي رفع الاحتجاج إلى الإسبان أيضا، والمطالبة بمحاكمة حاكم الجزيرة لسماحه بعبور أولئك الرعايا إليها وركوبهم منها.

فهل يمكن اعتبار هذا التدخل السافر لفرنسا دليلا على كونها وراء ما كان يحدث بالريف مما أطلق عليه بالقرصنة الريفية؟ خاصة وأن ذلك هو ما تشير إليه الكثير من الأدلة الأخرى التي تتمحور حول تحركات عملائها ومحمييها، وانكشاف الكثير من الدسائس والمؤامرات التي كانوا يحيكونها بالمنطقة. وكيف كانت ردود فرنسا على احتجاجات المخزن بعد انكشاف تدخلها من خلال قضية الباخرة أمير؟

أولاً: نبذة تاريخية عن ريف آخر القرن التاسع عشر

١/١-التدخل الأوربي (التهريب والفوضى)

قام المخزن الحسني بإجراءات لمحاربة التهريب والتسرب الأجنبي على السواحل الشمالية، وعمل على تقوية الحراسة الساحلية ومراقبة تجارة التموين مع المدن والجزر المحتلة والتحكم فيها[١]، وهذا ما أدى بإسبانيا إلى شن حملة لزعزعة استقرار المنطقة، فبدأت تشجع تجارة التهريب التي انخرط فيها بعض الريفيين، وخاصة من قبيلتي بقوية وبني يطفت. ولما حاول القائد زيان الورياغلي إيقافهم اتهمته إسبانيا بالإخلال بحسن الجوار وقدمت ضده شكوى إلى المخزن، إلا أن الريفيون كانوا قد سبقوها بشكواهم بتشجيع إسبانيا لحركة التهريب بالريف[٢].

ورغم المحاولات التي قام بها المخزن للحد من تجارة التهريب إلا أنها استمرت وبشكل عشوائي، وقد تمادى في ممارستها على وجه الخصوص بعض أهالي بقيوة، ويرى جرمان عياش أن عددهم "لا يتجاوز ١٢ رجلاً، وهؤلاء هم الذين كانوا يتقاسمون احتكار هذه التجارة"[٣]. وهؤلاء ينتمون إلى ثلث إزمورن في الجهة الشرقية من بقوية، وما دفعهم بالخصوص إلى الانخراط في هذه التجارة هو طبيعة أرض بقيوة القاحلة وانفتاح قبيلتهم على شريط ساحلي طويل يبدأ من خليج الحسيمة إلى ما وراء جزيرة بادس، ثم بسبب احتكار تجارة التموين مع جزيرة نكور من طرف أهالي أيت وياغل ومع جزيرة بادس من طرف أيت يطفت[٤].

أما ما دفع التجار الأجانب إلى تجارة التهريب فهو الرغبة "في تجنب النقط الجمركية التي سمح المخزن بتفتحها على الساحل الريفي (ديوانة مليلية، بادس

والنكور) للتملص من أداء المستحقات من الأعشار"[٥]. على كل حال، فقد نشطت هذه التجارة المحظورة بهذه الشواطئ البعيدة عن عيون المخزن وزاد من نشاطها ضعف الحراسة الساحلية، فأصبحت المراكب الأجنبية ترتاد هذه الشواطئ حاملة للأسلحة وأنواع أخرى من السلع كالبترول والشموع والنسيج والبنادق والرصاص[٦]، بينما يشتري أصحابها بعض المنتجات الفلاحية المحلية كالبيض والثيران وغيرها، فأثر ذلك بشكل سلبي على مداخيل الجمارك، إضافة إلى النقص الذي أحدثه وجود جباة أوربيون إلى جانب الأمناء المغاربة يستخلصون لسد ديونهم[٧]، إذ جاء في إحدى الرسائل المخزنية ما يلي:" وبعد فينهى لسيادتك أنا مند حللنا بهذه البلدة ونحن نسمع من بعض التجار أن المراكب تحمل السلع من جبل طارق وتضعها بحجرة النكور وبادس وتحمل من الموسوقات كالبيض والثيران وغيرهما شتى، ولم يتحقق لدينا شيء يجب إعلامكم به مع أن تأثير ذلك ظهر في الديوانة لقلة الداخل من المعشرات، والآن قد كشف لنا الغيب بسبب ورود بابور من جبل طارق حاملا للسلع اسمه طارق وضع بحجرة النكور خمسمائة صندوق من الجاز ومن فرود الكتان ما لا ينحصر..."[٨]. وجاء في رسالة أخرى أن "أهل مرسى تقيت ومرسى بادس (...) اشتغلوا بإخراج الكنطربند (السلع المهربة) منها من غير نكير عليهم..."[٩]، ومع مر الزمن أصبح المهربون الريفيون يسافرون ليأتوا بالسلع من إسبانيا بأنفسهم وخاصة الأسلحة التي كانوا يخرجونها مختبئة في سلع أخرى بعد تفكيك أجزائها[١٠]، وكل هذا لم يكن خافيا على المخزن، بل كان يعلم أن أسباب جميع مظاهر الفوضى التي عرفتها المنطقة كانت تسببها تلك التجارة المحظورة وأن "أصل كل علة من الكنطربند"[١١] كما جاء في الوثيقة.

٢/١-(القراصنة) الريفيون

مع بداية التسعينيات من القرن ١٩، حدث تحول في العلاقة بين أهالي بقيوة والإسبان الذين كانت تجمع بينهما تجارة التهريب على سواحل بقيوة المهجورة منذ سنوات عدة، وسبب هذا التحول هو الغدر الذي تعرض له بعض البقيويين على يد مهربين من مدينة مالقة الإسبانية، حيث قبضوا منهم مسبقا ثمن مجموعة من البنادق، وهو مبلغ ٥٠٠٠ ريال إسبانية، على أن يجلبوها لهم من إسبانيا، إلا أنهم لم يوفوا بوعدهم ولم يردوا الثمن[١٢]، وكذلك بسبب قتل أحد أغنياء القبيلة الذي كان يلقب ب (بوسنان) بجزيرة النكور، وكان هذا الثري يتاجر في المواشي مع إسبان الجزيرة إلى أن كسب ثروة كبيرة[١٣]، فتم اغتياله يوما بالجزيرة في ظروف غامضة، ولم تتدخل إسبانيا لإنصاف أهله ولا للاقتصاص من قاتليه، ولهذا تعاهد تجار وأهالي بقوية على الانتقام لإخوتهم والأخذ بالثأر لهم.

وتجلت أولى بوادر هذا التحول في اعتراض أهالي بقوية طريق السفينة الإسبانية Miguel y Teresa بخليج الحسيمة سنة ١٨٩١م، ومن هذه الحادثة ستبدأ سلسلة من الأعمال (القرصنية) والغارات البحرية، كما سنلاحظ أن الغارات لن تقتصر على السفن الإسبانية فقط، بل ستستهدف الكثير من السفن الأوربية من مختلف الجنسيات، فبعد أشهر من مهاجمة (مكيل إ تريزا) وبنفس المكان أيضا، تمت مهاجمة سفينة إسبانية أخرى تسمىsan Francisco. وفي سنة ١٨٩٣م تم احتجاز سفينة إسبانية صغيرة من طرف قبيلة بقوية كانت تقوم بتهريب الأسلحة"[١٤]. وفي السنة الموالية، أي ١٨٩٤م استهدفت بالريف الباخرة الفرنسية san Vicente [١٥]، كما تم تنفيذ هجوم آخر بخليج الحسيمة استهدف سفينة Mayer البريطانية[١٦].

وعرفت سنة ١٨٩٥م أكبر عدد من الغارات البحرية مقارنة بالسنوات الأخرى، فقد هوجمت باخرة lentulo الإيطالية، وبعدها Conchita الفرنسية، ثم anna الهولندية[١٧]، ثم بعدها تم اعتراض طريق سفينة gabaire الإيطالية، ثم سفينة سويدية، وبعدها joven Enrique البريطانية. فبدأت تكثر شكايات الأجانب على المخزن[١٨]، ففي نفس السنة، وبعد الهجوم البحري الذي استهدف السفينة البريطانية Virgen de los angeles[١٩]، ارتآى المخزن تعيين إحدى سفنه الكبيرة للقيام بمهمة حراسة السواحل الريفية، إلا أن هذه المسألة اعترضتها الكثير من المصاعب والمشاكل.

في سنة ١٨٩٦م هوجم مركب فرنسي ذات ثلاث صوار يسمى Prosper corue [٢٠]، وتدخلت سفينة إشبيلية Sevilla الإسبانية في محاولة لإنقاذه، والتي تمكنت من تحرير جزء من طاقمه بعد معركة دامية مع الريفيين. وفي ٢٨ مارس ١٨٩٦ تم القبض على السفينة البريطانية san josé. وفي سنة ١٨٩٧م (نهبت) سفينة فيدوشيا سالطادو fiducia saltado الإيطالية بخليج الحسيمة، وبعدها بأيام قليلة وبنفس المكان، استهدف أهل بقيوة سفينة rosita faro البرتغالية[٢١].

وفي شتنبر ١٨٩٨م، بينما كانت قوات المخزن مرابطة بالريف لمعاقبة بقوية على أعمالها (القرصنة)، اشتكى نائب الإنجليز إلى سلطان المغرب من حادث هجوم البقيويين على "فلوكة نجليزية من ذوات القلاع قرب حجر النكور، كانت موقودة بزيت الكاز والملح من جبل طارق، وحاصروها بضرب البارود فتداركها هبوب الريح وتفلتت من يدهم، وتبعوها بضرب الرصاص..."[٢٢].

وفي ماي ١٩٠٥م اشتكت إسبانيا من مهاجمة بقوية لمركبها خوبن دولويس Joven Dolores الذي كان قادما بالملح من مرسى طربيخة ﷺكذا رضي الله عنه إلى جزيرة النكور، فهاجمه زورق لبعض البقيويين واستولوا عليه قبل أن تتدخل السفينة سيوداد دي مارون ciudad de marron لتنقذه، ولكنها وجدت أنهم نهبوا منه بعض الأشياء وقدر من المال[٢٣].

وبعد حوالي ١٥ سنة من تنفيذ المخزن للحملة التأديبية المعروفة ضد قبيلة بقيوة، والتي كانت بقيادة القائد محمد بوشتى بن البغدادي، وبعد عودة الذين هربوا من بطش المخزن، نفذ أهالي بقيوة هجوما على سفينة General concha الإسبانية، ويرى البعض أن ذلك جاء لإنقاذ شرف القبيلة بعد النكبة التي حلت بها، ولكن هناك من لا يدرج هذه العملية ضمن الأعمال القرصنية باعتبار أن الكونشا تعرضت لحادث ارتطام بالصخور بسبب الضباب الكثيف، فغادرها طاقمها بسبب عجزهم عم فكها من مكان ارتطامها وإعادتها إلى البحر.

هذه الحوادث هي التي شكلت ما سمي بالقرصنة الريفية، ومنفذوها وصفتهم الكتابات الأوربية بكونهم قراصنة معتدون، ينهبون السلع والأموال من المراكب، إضافة إلى تحصيل الأموال الطائلة من فدية الأسرى الأوربيين. فما يستفاد من تلك الكتابات أنه قد تكونت آنذاك بالمنطقة طبقة ثرية اغتنت من تلك القرصنة[٢٤]، في حين أننا نجد في وثائق مغربية أنه لما كان للبقيويين إخوة محتجزين لدى الإسبان وآخرين بطنجة، فإنهم كانوا يعترضون المراكب الأوربية لاحتجاز الرهائن كي يبادلوهم بإخوانهم، ولكنهم كانوا "لا يمدون يدهم في شيء من الموسوق"[٢٥]. إلا أن تلك (القرصنة) جرت وراءها قضايا أخرى أعطت لها صدى أكثر ووقعا أصعب على العلاقات بين المخزن والأوروبيين من جهة، وبين المخزن والريفيين من جهة أخرى، ومن هذه القضايا أزمة الأسرى والمحتجزين، والتعويضات التي كان يدفعها المخزن للدول على كل غارة بحرية.

٣/١-البقيويون وفرنسا

لقد بات من المؤكد أن طائفة من قبيلة بقوية كانت لها علاقات بالمصالح القنصلية الفرنسية فيما بات يعرف بالحماية القنصلية. وإن كانت منطقة الريف هي أقل المناطق من ناحية تفشي الحمايات الأجنبية مقارنة بالمناطق الأخرى، إلا أن هناك ريفيون استفادوا من الحماية القنصلية ببعض المدن كطنجة وتطوان وغيرهما، وقام الكثير من هؤلاء باقتراف أعمالا شنيعة بسبب الحماية التي كانت توفرها لهم قنصليات دولهم الحامية. ومن أمثلة ذلك قضية رجل ريفي اشتكى سنة ١٨٩٧م لدى القائد محمد السلاوي من ريفي آخر اعترض طريقه هو وغيره في بقوية و"كشطوه" أي صادروا منه كل ما يملك. وسبب تقديم شكايته بتطوان، هو أنه شاهد أحد أولئك اللصوص في المدينة. فأرسل القائد من يأتي به لمقابلة خصمه فامتنع، وكان مسلحا بمسدس، فاحتالوا عليه ونزعوه منه وقادوه إليه، فلما كانوا قادمين به إلى القائد تعرض لهم تونسي معروف من خدم قنصل فرنسا، فانتزعه من يدهم وأهانهم وسبهم، كما سب من أرسلهم لإحضاره وكان ذلك بمحضر عدد من الناس[٢٦].

ولما علم القائد بما حدث اتصل بالقنصل ليستفسر عن سبب هذا التعرض، فأجابه بأن ذلك الشخص كان قادما من بقوية، وأنه كان قد أعلم بقدومه وبأن لا

يعترض طريقه أحد، وهنا ربط المسألة بلا شك بما كانت تقوم به فرنسا من التفاوض بشأن إطلاق سراح الرهائن الأوربيين الذين كانوا محتجزين لدى بقيوة. كما توجه التونسي المذكور إلى القائد السلاوي وعامله بكلام مهين: "وإن أنت قبضت أحدا منهم فالقنصول يقبضك ويسجنك، ويقول لك أن هذه الدعوى يوجهها لطنجة"[٢٧]. خاصة لما أرسل القائد بعض الحرس ليحرسوا أحد الأزقة بالقرب من دار القنصل لأن المتهم كان بداخله، فخرج التونسي وسبهم، وقال لهم أن من أرسلهم للحراسة سيقبضونه ويربطونه بالسلاسل[٢٨].

كان لهذه الحادثة المهينة وقع كبير على الحالة النفسية للقائد محمد السلاوي، لدرجة أنه جمع الأعيان وممثلي المخزن والتمس منهم إعفائه من الخدمة بسبب هذه المكابدات الصعبة التي لا طاقة له بها، وهم بدورهم ساءهم ذلك وأغاظهم، خاصة وأن ادعاء القنصل الفرنسي وأعوانه أنهم أعلموه مسبقا بقدوم هذا البقيوي لا أساس له، وأن توجيه من وجههم لإحضاره إليه كان بهدف الاستماع إليه في قضية الشكوى التي قدمت به[٢٩].

وفي سنة ١٨٩٨م حدث أن كانت مجموعة من البقيويين بتطوان، وفي ظروف مجهوله حدث شنآن بينهم وبين بعض اليهود في الفدان[٣٠]، وتطور الخلاف إلى عراك وفتنة، ولما أرسل القائد ادريس بن يعيش أعوان المخزن لإحضارهم هربوا إلى باب دار القنصل الفرنسي وأشهروا أسلحتهم. وبعد ذلك عمل القنصل على تهريبهم حتى لا يقبض عليهم المخزن. يقول القائد في رسالته: "أقاموا فتنة كبيرة بالفدان هنا بتطوان مع اليهود، ووجهت أن نقبض عليهم فهربوا جميعا إلى باب دار القونصول المذكور وبيدهم مكاحل (بنادق). وتأخرت عن قبضهم لئلا تقع فتنة كبيرة أخرى"[٣١]، ولما سئل القائد القنصل في القضية وعده بالبحث فيها ثم يجيبه، ولكنه لم يجبه قبل أن ينتشر خبر إبعادهم عن المدينة، يقول القائد في رسالته: "ووجهت له وأعلمته بما فعلوا، فأجابني أنه يبحث في تلك الدعوة ويجيبني، وما أجابني عن ذلك. ويوم تاريخه وجههم بحرا وما عرفنا هل توجهوا لبلادهم أم توجهوا لوهران يخدمون في عسكرهم"[٣٢]، ونلاحظ هنا إشارة القائد إلى اللجوء إلى الجزائر للدخول في خدمة العسكر الفرنسي قبل حدوث حالة من فروا على متن الباخرة أمير، مما يعني أن المسألة كانت ظاهرة شائعة.

ثانيًا: موقع المخزن في القضية

٢/١-أضرار المخزن من التدخل الأوربي

كانت أضرار المخزن من التدخل الأوربي في الريف كثيرة ومتنوعة. فمن جهة أدى تفشي ظاهرة تجارة التهريب إلى تراجع مداخيل الجمارك، إذ نجد عدة رسائل لأمناء مليلية تشير إلى "قلة الدخل من المعشرات"[٣٣]. وكان هذا من أسباب ضعف المخزن سواء فيما يتعلق بالجند أو بعناصر الحراسة الساحلية والحدودية بسبب قلة التموين. وحين حاول المخزن القيام بمجموعة من الإجراءات لمنع التهريب والحد من آثاره في المنطقة، كان هناك مجموعة من التجار الذين يخدمون دولا أوربية وحصلوا منها على الحمايات الفردية، أصروا على الاستمرار في هذه التجارة الممنوعة دون اكتراث لقرارات المخزن، وقد اشتهر من هؤلاء التاجر اليهودي إسحاق بيتو، وهذا اليهودي من سكان الريف وكان محمي إسباني وفي خدمة البرتغال[٣٤]، وحين أوقف المخزن بعض قواربه المحملة بالسلع تمشيا مع قراره بحضر الاتجار في سواحل المنطقة، تدخلت كل من إسبانيا والبرتغال معا، "...وقد كتب نائب الصبنيول فيما ثقف لليهودي بتطوان (...) كما كتب نائب البرطقيز بما كتب بعض رعيتهم في سلعة أجنبية ثقفت أيضا طالبا التأمل في ذلك، وأجيب بل يتأمل هل لجانب المخزن مرسى مفتوحة بالريف وثقف على أحد من التجار حمل سلعته منها وإليها..."[٣٥].

من جهة أخرى فإن توالي الهجمات على القوارب الأجنبية كلفت المخزن أداء تعويضات بمبالغ كبرى لمختلف الدول الأوربية. هذا ما أشار إليه الحاجب أحمد بن موسى في رسالته إلى النائب الطريس حين قال له: "مند ظهر روجان فلائك أهل الريف في فتح أبواب الضرر العظيمة على جانب المخزن والرعية، وشكايات الأجانب تترادف على جانب المخزن بوقائع الهجوم على مراكبهم، والمطالبة بالمغارم التي لم تعهد ولم يسمع بمثلها..."[٣٦]. وكانت الدول الأوربية في كل مرة تطالب

فيها بتعويض، وإذا ما ماطل المخزن وحاول التأخر في الأداء أو التفاوض من أجل الخصم من المبالغ المطالب بها، تهدد بإرسال قواتها البحرية إلى مياهه، وهذا ما فعلته هولندا بالفعل حين هوجمت سفينتها آنا Anna في ساحل الريف، وكان ذلك في ٢٨ أبريل ١٨٩٥ بعد الزوال، بينما كانت السفينة متوقفة في عرض البحر، فهاجمتها ٨ قوارب من الريفيين فقتلوا قبطانها وجرحوا نائبه وصادروا حمولتها، فأرسلت الحكومة الهولندية أربعة من سفنها الحربية إلى ساحل المغرب لتطالب بالتعويض[٣٧].

لم تقتصر المطالبة على تعويض ما كان يصادر من المراكب الأجنبية من سلع وبضائع ومعدات، والتي قد تكون محض ادعاء لا أساس له، بل أيضا تعويض الأشخاص الذين قد يتعرضوا للأذي أو القتل في مختلف الاصطدامات التي كانت تحدث مع الريفيين. ففي سنة ١٨٩٧، حين هاجم الريفيون السفينة الفرنسية Prosper corue بالقرب من خليج الحسيمة، تدخلت السفينة الإسبانية إشبيلية Sevilla لإغاثتها، فوقعت معركة بينها وبين الريفيين سقط فيها ضحايا من الجانبين. فطالبت إسبانيا من المخزن لاحقا دفع دية "القتلى الثلاثة والجريحين الاثنين في قضية مضاربة أهل الريف مع بابورهم الوارد لشاطئ الريف بقصد إغاثة البارك الفرنصيصي (...) بحساب خمسة آلاف ريال لكل قتيل وألف ريال لكل جريح"[٣٨]. وكان رد المخزن أن ذلك كثير، وطالب بمراجعة ما قدروه لكل من القتلى والجريحين، كما طالب بإسقاط واحد من القتلى مقابل الريفي الذي مات أيضا في المواجهة[٣٩].

وكانت الدول الأوربية، ومنها فرنسا، تبالغ جدًا في تقدير حجم الخسائر التي تلحق بمراكبها في حالة تعرضها للهجوم، وقد تدعي أحيانا أنها فقدت أشياء لم تفقدها مطلقا، كما جاء في إحدى الوثائق "وصل كتابك بما كتب لك به نائب الفرنصيص في نازلة فلوكة تجار جنسه التي نهبت على شاطئ بحر الريف، ووقعت لها بسبب ذلك خسارة مبينة (...) وطلب منك الكتابة لمولاي عرفة بالوقوف في النازلة فكتبت (...) فأجابك بأن لا أصل لها ولم يضع لهم شيء..."[٤٠]. أما عندما يتم تقدير التعويضات النقدية التي ستطلب من المخزن، فكانت تطلب مبالغ ضخمة مبالغ فيها مع ممارسة شتى أشكال الضغط عليه لحمله على الأداء، فهناك برقية لمفوض فرنسا بالمغرب السيد ريفو موجهة إلى وزير خارجية فرنسا حول المبلغ الذي سيطلب كتعويض عن سفينة "Prosper corue"، وهي تكشف عن هذه المبالغة في تقدير مبلغ الخسائر، فقد جاء فيها: "...فالرقم الذي أحصله بهذه الكيفية هو زهاء 83.000 F، وينبغي في نظري أن نضيف إليه ٣٠ ألف عن القرصنة، ومن رأيي أن يخصص قدر من هذا المبلغ لكي يتألف منه التعويض الذي طلبه الريفيون للعدول عن عاداتهم في اللصوصية لو أتاحت الظروف تحقيق هذا المشروع. ولعل المقدار الكامل لمطالبنا سيبلغ 113.000F. وقد يرتفع، لو سمح معاليكم إلى ١٢0.000F حتى نترك شيئا من الوسع لمصاريف لم تكن منتظرة..."[٤١].

٢/٢-معاقبة بقيوة

في أواخر سنة ١٨٩٧م، بينما كان أهالي قبيلة بقوية قد احتجزوا بعض الأوربيين من أجل مبادلتهم بإخوان لهم قبض عليهم بطنجة وكذلك آخرون سجنوا بجزيرة بادس، وبعد أن درس النائب محمد العربي الطريس الوسائل الممكنة لإرغام أهالي القبيلة على إطلاق سراح أولئك الرهائن، طلب من المخزن المركزي إرسال رسائل إلى زعماء قبائل الريف الأخرى ومطالبتهم بالتدخل لإرغام بقوية على إطلاق سراح الأوربيين، وجاء في الجواب الذي تلقاه ما يلي:"... وأما المكاتيب التي طلبت إصدارها للمذكورين (...) فقد تقدم صدورها لهم صحبة ابن عم سيدنا مولاي عبد السلام الأمراني، وحيث يرد جوابه عن ملاقاته بهم يظهر ما يكون إن شاء الله.."[٤٢]. ولكن المخزن أرسل في نفس الوقت ودون انتظار ما سيتوصل إليه عبد السلام الأمراني، قوات ليستعرضها على قبائل الريف ويختبر من ستنضم إليها ومن سترفض ذلك، "ووجه دام علاه ثلاثة من كبراء المحلة السعيدة في شرذمة من الخيل على طريق زايان اهتماما بوصولها على طريق البر في أقرب مدة، مصحوبة بمكاتيب شريفة لقبائل الريف المجاورين لهؤلاء الفساد باستنهاضهم للنزول عليهم والتضييق بهم، حتى يفتكوا المساجين من يدهم طوعا أو كرها. ثم أردفهم

أيده الله بمدد آخر، عسكر محمول في بابور بحرا مارين بمياه ذلك الثغر الطنجي..."[٤٣].

حين وصلت قوات المخزن إلى الريف، بادر القائد حمو الولشيكي بجمع المتطوعين لمعاضدة المخزن والهجوم على بقوية، وأنزل محلته بضواحي قرية إزمورن من قبيلتهم، وكان هذا القائد فاسدا مرتشيا ويعرف محليا بلقب (بوتمنت) أي محب العسل. وفي هذه الأثناء بدأ يستغل ما كلف به من طرف المخزن لجمع المال والمؤونة لنفسه، فقد اتصل بحاكم جزيرة النكور وطلب منه تزويد المحلة المخزنية بالمئونة مدعيا أن المحلة أصبحت عرضة للضياع وعاجزة عن القيام بأي شيء بسبب نقص المواد الغذائية[٤٤]، وقد كان سبق لهذا القائد أن أرغم تمسمان على الحركة إلى بقيوة ولم يقبل المخزن آنذاك "...بما ارتكبه الحاج حمو الولشيكي ببلاد الريف (...) وأنه زاد على ذلك وربط بين قبيلة بني ورياغل وتمسمان[٤٥] وجعل يخوض بما لا تحمد عاقبته، وأفضى به الحال إلى أن طلب المونة من حاكم النصارى الذين بحجرة نكور..."[٤٦]، وتلقى رسالة من الحاجب أحمد بن موسى يحذره فيها من عودته لمثل هذه الأعمال السيئة، ولوضع حد للاتهامات الموجهة له راح يعمل على إبداء إخلاصه للمخزن وتنفيذ مخططاته بالهجوم على بقوية، خاصة منطقة إزمورن، حيث لم يعطي هجومه أية نتيجة نظرا للمقاومة الشديدة من البقيويين لتوفرهم على أسلحة حديثة[٤٧].

بعد فشل حملة عبد السلام الأمراني والقائد حمو الوليشكي في مهمة اختراق قبيلة بقوية وإجبارها على إطلاق سراح الرهائن الأوربيين، وبالأحرى إنزال العقاب بها، أرسل المخزن حملة أقوى بقيادة القائد محمد بن بوشتى البغدادي، ونزلت الحملة هذه المرة بتراب قبيلة بني ورياغل أقوى قبائل المنطقة، وهذا ما يتضح من رسالة القائد محمد القناوي إلى نائب السلطان وفيها: "فقد كنا قدمنا الإعلام لسيادتك بحلولنا لقبيلة بقيوة، ونزلت المحلة السعيدة بساحل أجدير بتراب ابن ورياغل بمحل مقابل للقبيلة المذكورة بقيوة (...)، بالكتابة إليك في شأن توجيه البابور بالمونة عاجلا، لنزوله بساحل أجدير بالموضع الذي نازلة فيه المحلة قريبا لحجرة انكور"[٤٨] . ولم يكن نزول محلة المخزن بتراب هذه القبيلة اعتباطيا، بل إنه سيركز عليها لتؤازره وترغم بقوية على الإذعان والاستسلام.

يذكر محمد عمر القاضي أن قبيلة بقوية لما تحققت بأن قبيلة بني ورياغل عازمة على مؤازرة القائد ابن البغدادي في تنفيذ ما أمر به ضدها، قامت وقعدت وصارت تستعد لخوض المعركة، ذلك أنها فرضت على كل من بلغ سن الرشد من أهاليها أن يشتري السلاح بأي ثمن كان ليحارب بجانب إخوانه[٤٩]. ولكن رغم استعدادات القبيلة فإن قواد المخزن فضلوا في البداية اللجوء إلى الحيلة والغدر للإيقاع بها، ذلك أنهم ادعوا أن المخزن لا يريد أن يعاملهم بالعنف، بل بالتفاهم والتوصل إلى حل ينهي المسألة معهم دون إراقة دماء، وتلوا عليهم ظهيرا سلطانيا مزيفا بهذا الشأن، ودعوا أعيانهم لزيارتهم في مقر المحلة، حيث سيتم الغدر بهم والإيقاع بهم أثناء تجردهم من السلاح استعدادا للصلاة جماعة.

هنا توصل النائب محمد الطريس برسالة من القائد محمد القناوي يقول فيها: "كما تعلم رعاك الله أنهم كبيري المحلة كانوا وجهوا عليهم أولا وثانيا، ولما قدموا الفرقة الباغية منهم من الفساد وبقصد الرجع، اغتنمت الفرصة فيهم وقبض منهم مائة واثنا وعشرون ١٢٢ مساجين مع ٥٧ مكاحيل (بنادق) وبغال وفرسات ٦٣٥ وبقرا ١٣. فآما المساجين المذكورين مع المكاحيل (...) توجه صحبة البابور التريكي السعيد، وأما البغال والفرسات مع البقر لازال ذلك هنا بالمحلة لتأمر ما العمل بذلك (...) وقد مات من بقيوة ساعة القبض ١٥ ومن العسكر السعيد مات نفرا واحدا ومضروبين مجارح ٥ نفر...."[٥٠].

كان المثير في مسألة عقاب قبيلة بقوية من طرف المخزن هو احتجاج فرنسا بدعوى أن عزم المخزن على إرسال الحركة التأديبية إلى بقوية جاء نتيجة قبولهم بتوسط علال العبدي نائب قنصلها بتطوان في مسألة تبادل الأسرى، وطالبت بأن تكون العقوبة هي أداء بقوية ذعيرة تناسب أحوالها، ثم بعد ذلك ترحل المحلة، وإلا فأي عقاب أخر سيكون بمثابة إهانة لفرنسا. وهذه مقتطفات من رسالة مفوض فرنسا بطنجة: "فالمفهوم من خطاب أحد المفوضين الموجهين من جانبك هو أن السبب الأهم عند المخزن في توجيه محلة إلى ناحية الريف هو

توسط سي علال عبدي فيما وقع هناك الخريف الفارط (...) كان بعض النصارى مقبوضين عند بقيوة، وكانوا مشرفين على الهلاك، حيث أن أحدهم مات وآخر لم ينج إلا برفعه من هناك، (...) وكان نائب من المخزن حاضرا هناك، وهو خليفة باشا طنجة وأخوه، (...) أراد أن يعاونه (...) فامتنع الخليفة المذكور لما له من الخوف أن يقبض عليه أهل الريف، (...) وبعدما مضت ثلاثة أشهر ساعد المخزن مع طول المدة على تسريح مساجين أهل الريف من سجن طنجة، وأمكن حينئذ تسريح النصارى، وكان ذلك على يد سي علال، وقد واعدوا أهل بقيوة بأنهم لا يعودوا إلى ما صدر منهم من النهب في البحر، (...) ما أراد الآن تأديبهم وتدميرهم إلا لكونهم قبلوا عندهم أجنبيا وباشروا معه تبديل المساجين، بحيث أن الأجنبي المذكور رعية الدولة الفرنسوية، فتبين أن التدمير المذكور المعزوم عليه بالريف سببته الدولة الفرنسوية، وأن جور مثل هذا العزم لا يحتاج إلى إقامة الدليل عليه، وأنه لا غرض لنا بناحية الريف، وأن مقصودنا في ذلك كله كان الصلاح والسعي في الخير، (...) نعم فإنه بمقتضى نظرنا أن وجه فصال هذا الأمر الذي لا فصال إنصافي وجميل سواه، هو أن المحلة بعدما تلزم أهل بقيوة بأداء ذعيرة تناسب أحوالها الضعيفة، تتوجه لبلاد أخرى معلمة أنه مهما يصدر منهم نهب آخر، تجرى عليهم عقوبة جدية لا عليها من مزيد، وإلا فإن التأديب الذي عزمتم عليه على الكيفية التي بينها أحد المفوضين المذكورين هو إهانة لدولتنا"[٥١].

ثالثًا: باخرة "أمير" تكشف المستور

عندما نزلت المحلة المخزنية بالريف لتأديب قبيلة بقوية على أعمالها (القرصنية)، وصلت باخرة فرنسية تدعى (أمير) إلى جزيرة بادس، وحملت عددا من السكان ليفروا بعيدا عن بطش المخزن، فقصدت بهم مرسى مرتيل ليطلب ربانها من باشا تطوان إنزالهم، فرفض هذا الأخير تهربا من المسؤولية[٥٢]، خاصة أن مجموعة أخرى من أهالي بقوية كانت بتطوان مند عهد قريب، وكانوا من مخالطي الفرنسيين ويعملون مع القنصل الفرنسي، أحدثوا فتنة بالمدينة ثم هربوا، وحين هم المخزن بالقبض عليهم فروا إلى مقر إقامة القنصل الفرنسي وأشهروا السلاح، وتولى الفرنسيون تهريبهم بعيدًا عن أعين رجال السلطة[٥٣].

أما هذه المرة فحين رفض باشا تطوان الموافقة على نزول الركاب بها، توجه بهم المركب إلى طنجة، ولقي من نائب السلطان ومن كبير السنيدة (المجلس الصحي) نفس الموقف، فتوجه بهم أخيرا إلى وهران، وقد اشترط عليهم أن يخصصوا أربعين من رجالهم للانخراط في الجندية الفرنسية بالجزائر، وكذلك كان[٥٤]. وقد كان هذا بعد أن ذهب ثلاثة من أعيان بقيوة صحبة علال العبدي نائب القنصل الفرنسي بتطوان إلى سفير فرنسا بطنجة[٥٥]، وربما هم الذين طلبوا منه إرسال هذه الباخرة (أمير).

أحدث قدوم الباخرة أمير بعد أن سرى خبرها ضجة كبرى، واحتج المخزن بقوة على فرنسا على هذا التصرف الذي فعله ربان هذه الباخرة، لدرجة أن السلطان لم يصدق في البداية إمكانية إقدام باخرة فرنسية على اقتراف مثل هذا التصرف، إذ توصل النائب الطريس برسالة طلب منه فيها "البحث والتقصي في قضية ما جاء في رسالة كبير محلة الريف، من أنهم أثناء الهجوم على بقوية قدم مركب فرنسي إلى جزيرة النكور (هنا خلط بين جزيرتي بادس والنكور)، وحمل عدد من الرجال والنساء والأطفال وغادر بهم القبيلة"[٥٦]، كما تضمنت الرسالة الأمر السلطاني بالبحث وتوضيح حقيقة هذه الحادثة، "وهل البابور المذكور حملهم بإذن من كبير جنسه، وهل بتسريح من الصبنيول (حيث أن النكر له) أم لا، وفي أي محل أنزلهم، وكم عدد الكل"[٥٧]. وفي رسالة أخرى إشارة إلى أنه لما رفض كبير السلك الدبلوماسي بطنجة، وهو آنذاك مفوض إيطاليا، إنزال أولئك البقيويين بالمدينة، جاء إلى نائب السلطان مفوض فرنسا يطلب منه السماح بإنزالهم، ذاكرا أن أغلبهم صبية ونساء وعجزة، وأنهم استأجروا المركب فأجارهم، وطالبه بإنزالهم في أمان، فأجابه النائب الطريس بأنه "لا أمان عليهم ولا تقبل فيهم شفاعة"[٥٨].

هنا توافق المخزن مع إجابات الطريس لمفوض فرنسا، وطلب منه البقاء على جوابه للمفوض أو لأي مسؤول من مسؤولي دولته[٥٩]، مع الاستمرار في طلب

التوضيح بشأن ما جرى والمطالبة بالاقتصاص من ربان الباخرة على ما اقترفه، إضافة إلى مراسلة مفوض إسبانيا ومسؤوليها بشأن سبب السماح لأولئك الهاربين بالدخول إلى الجزيرة، وكذا السماح للباخرة الفرنسية بنقلهم منها. وطلب منه أن يكلف القائد عبد الله بن سعيد السلاوي بالحديث مع (جانطلي) ترجمان مفوض إيطاليا، ويتلطف معه للحصول منه على المعلومات بشأن سبب عدم السماح للباخرة بإنزال الريفيين بطنجة، وهل كان ذلك بسبب نقص في التراخيص القانونية، وهل كان المركب بصدد ممارسة تهريب غير قانوني. تقول الرسالة: "وكلم القائد عبد الله ابن سعيد بأن يتلطف في مباحثة جانطلي ترجمان الطليان عن سبب عدم قبول البابور الوارد بهؤلاء أهل الريف لما ورد لطنجة، هل لعدم البطينطة؟ وهل حملهم في صورة الكطربانض؟ ومن أين حملهم؟ حتى يستخرج منه عين الواقع في ذلك كله، وطير الإعلام بشرحه ولا بد"[٦٠].

٣/١-اتهام علال العبدي

لقد أشار المخزن بأصابع الاتهام إلى علال العبدي نائب القنصل الفرنسي بتطوان، وراسل مسؤولي فرنسا بإدانته، ووجه له أربع تهم وهي:

- أنه عاد من الريف إلى تطوان وصاحب معه بعض الريفيين؛
- وأنه اشترى زورقًا نسبه لشخص آخر يدعى أحمد مشبال الغماري من أجل التمويه، وذلك ليستعمله في التردد على الريف لتنفيذ مخططاته هناك؛
- وأنه يحتمل وجود اتفاق بينه وبين الريفيين لما كانوا توجهوا لتطوان،
- ثم أنه تعرض لبعض أهل الريف[٦١] لكي لا يقبض عليهم عامل تطوان[٦٢].

وجاء في إحدى شكاوى المخزن في هذا الإطار أن علالا العبدي "مند نصب وهو يسعى في المضار للمخزن ويرتكب الخرق عليه في أمور لا تليق، ويتعاطى لما ليس له دخل فيه، ويفسد القوانين الجارية مع الرعية بالبلد المستخدم بها وبغيرها كالريف، باتخاذه فلوكة اشتراها من جبل طارق وتوجه فيها للريف وجعل الرئيس بها أحمد مشبال الغماري ونسبها له وجعل يتردد على القبائل الفاسدة (...) وختم ذلك بأن ورد منهم بجماعة على أنه يوجههم للخدمة في العسكر الجزائري..."[٦٣]. والمعلوم عن علال العبدي أنه كان يشجع أهالي بقيوة سرا على مهاجمة السفن الإسبانية وقبض واحتجاز رهائن منهم، وذلك حتى يسهل مهمته المتمثلة في النجاح في تبادل الأسرى، ذلك أن إسبانيا كان بسجونها أسرى ريفيون في حين لم يكن لها أسرى عندهم، فالمحتجزون الأوربيون لدى بقيوة كانوا رعايا فرنسيون وبرتغاليون. ولما تنبه كل من المخزن وإسبانيا لتحركات فرنسا السرية اتفقا وعملا معا على المبادرة بحل مسألة المحتجزين بإطلاق سراح الأسرى مقابل استلام المحتجزين من بقيوة، وكل ذلك من أجل إحباط المخططات الفرنسية[٦٤].

وكانت فرنسا تحاول تبرئة العبدي وتثبت بطلان التهم الموجهة له[٦٥]. وقد طلب السلطان آنذاك التحدث مع قنصلها في هذه القضية "بحضرته الشريفة"[٦٦]، فالسلطان لم يعد يشك في مسؤولية العبدي عن كل ما حدث بالريف من قلاقل وفوضى. وخلال هذه المحادثات اعترف قنصل فرنسا نفسه بأن "علال العبدي زار الريف رسميا مرتين وصدر منه بالريف كلام لا يصدر من العقلاء، حيث أهل الريف كانوا يلتمسون من يدافع عنهم عند المخزن. وأنه بلغه في آخر يناير ١٨٩٨ أن ثلاثين من أهل الريف توجهوا عند العبدي لتطوان، ثم وجه العبدي ثلاثة منهم للباشدور بطنجة طالبين التوجه لوهران (...) ولم يساعدهم حتى بورقة التسريح يدخلون بها للجزائر..."[٦٧]، وهكذا انضافت هذه الاعترافات إلى جملة الأدلة التي اعتمدها المخزن في اتهامه لعلال العبدي.

ورغم هذه الاعترافات وكل الأمور الواضحة التي لم تكن تحتاج إلى دليل، استمرت فرنسا في الدفاع عن (براءة) العبدي. وجاء في أحد أجوبة مفوضها بهذا الشأن: "وأما المسألة الأولى فتبين أنها غير صحيحة، وأما الثانية فلم يثبت فيها شيء وبقت في الشك، وأما الثالثة فإن إيهام موجهك في شأنها وإنما استبدال غير مؤسس على صحة مادية، بينما والظاهر فيها بخلاف ما أوهمه هو أنه لو ثبت موافقة بين عبدي وبين أهل الريف

لكانوا توجهوا لأقطار الجزائر قاصدين دون أن يلزمهم المرور بتطوان، بل قدومهم هناك يبرهن عدم الموافقة، وأن ورودهم بتطوان كان عبدي على برية منه، ونحن على يقين من ذلك، وأما الرابعة فإننا قد بيننا كيفية الواقع على ما تخبرنا به منه، وهي وجه آخر غير الوجه المعروض علينا"[٦٨]. وأما مسألة إقراره بإمكانية صدور سلوك غير لائق من العبدي، فقد فسره بكونه جاء بناء على معرفته بحب العبدي لوطنه (الجزائر) وحميته عليه، ودأبه على الإشادة بأوضاعه وأحواله وحرية المسلمين هناك، وأن هذا مجرد كلام شفوي لا يجوز الاعتماد عليه وتحريره في كتاب رسمي[٦٩].

٢/٣-احتجاج المخزن وحجج فرنسا

كان تهريب السفينة الفرنسية أمير للبقيويين المشار إليهم بمثابة ضربة للمخزن، خاصة أنها أقلت على متنها الكثير ممن كانوا متهمين بممارسة (القرصنة)، و"الذين كانوا قابضين على مساجين النصارى تحت أيديهم، ومنهم الحاج علي عمر وزيان والحاج عمر شعيب ودادي بن مسعود الذي كان يغريهما على عدم تسريح النصارى حتى يسرح إخوانهم المسجونين على يد المخزن"[٧٠]. فقد أفلتت هؤلاء (الفساد) من العقاب ومن أداء مقابل ما (نهبوه) من مراكب النصارى، وما أداه المخزن كتعويضات على عملياتهم (القرصنية). ولهذا احتج المخزن بقوة على فرنسا وطالب بمحاكمة طاقم هذه السفينة كي يعيد أولئك "الفساد"[٧١]، ولكن لم يتحقق شيء من ذلك. ومن جهة أخرى كشف مجيء السفينة عن دور فرنسا في أحداث الريف وفضح تواطئها مع (القراصنة) ومؤازرتها لأعيان بقيوة. ورغم أن المهتمين بأعمال القرصنة قد تمكنوا من الفرار إلا أن ذلك لم يثن المخزن عن معاقبة القبيلة كلها، وإن كان ذلك يعني تعريضهم لعقاب كان يفترض أن يكون من نصيب المذنبين وليس عامة سكان القبيلة، هكذا استغل القائد بوشتى بن البغدادي الفرصة لإرضاء الأوربيين والاستجابة لشكاياتهم المتكررة[٧٢].

طلب المخزن المركزي من النائب الطريس تقديم الاحتجاج والشكوى إلى مفوض فرنسا بطنجة بعد التأكد من مكان رسو السفينة، خاصة إن كانت قد حملت السكان المذكورين من بر المنطقة، ذلك أن فرنسا بررت المسألة بكون السفينة أقلتهم بالكراء، ومن جزيرة تحت حكم الإسبان، واعتبرت ذلك أمرا عاديا[٧٣]. ولعلمه أن رئيس المجلس الصحي بطنجة الذي هو مفوض إيطاليا آنذاك قد رفض بدوره نزول أولئك الفارين، أمر بتكليف القائد عبد الله ابن سعيد بمهمة الحصول على المعلومات من ترجمان الطليان بشأن هذه المسألة.

كان المخزن يبحث عن أية نقطة ضعف في العملية التي أقدمت عليها السفينة (أمير)، تعتبر خرقا للقوانين المعمول بها دوليا أو للاتفاقيات الموقعة بينه وبين فرنسا أو مع باقي الدول الأوربية الأخرى، ليدعم بها احتجاجه ويسند بها شكواه، ففي الشكوى التي قدمها الطريس إلى المفوض دو منبل نستشف ما يشبه استعطاف وطلب العون والمساندة مراعاة لحسن العلاقات بين الحكومتين، كقوله أنه كان "من حق البابور أمير أن لا يحمل فرقة أهل الريف وأن لا يقرب ساحتهم لا بوجه ولا بحال، وبعد ارتكابه لذلك كان من حقه أن يمكن المخزن من ناصيتهم"[٧٤]، لتكون هذه النقطة أيضا عاملا استغلته فرنسا لصالحها، باعتبار أن الطريس لم يسعى للقبض على هؤلاء عند وصولهم لطنجة ولم يطالب رسميًا بتسليمهم، بل اكتفى برفض نزولهم، وذلك لأنه ـ حسب المفوض ـ كان يعلم أن أغلبهم شيوخ ونساء وأطفال، ولا يجوز اتهامهم بالجرائم، واستدل على ذلك بكون الطريس نفسه أشار إلى استعداده للتكفل بعشر نساء منهم من ماله الخاص[٧٥].

وحاولت فرنسا أن تحول مسار القضية لتصبح هي الشاكية والمطالبة للمخزن بالإجابات والتعليلات، وتغطي على تدخل عملائها بالريف وألاعيبهم ودسائسهم بإثارة قضايا أخرى مثل اتهام المخزن بأن إرساله المحلة العسكرية إلى الريف جاء بسبب توسط علال العبدي مع الريفيين في عملية تبادل الأسرى، واعتبرت أن هذا يمس بسيادتها، وأن العبدي قام بعمل جليل لم يستطع أن يقوم به حتى عون المخزن ابن خليفة السلطان بطنجة (أحمد بن محمد الطريس) الذي كان حاضرا، وذلك خوفا من أن يقبض عليه الريفيون، وأن العبدي كان مكلفا بالمهمة من طرف فرنسا وإسبانيا[٧٦]. كما احتجت واشتكت مما لحق بمجموعة من الريفيين الذين كانوا تحت حمايتها بالريف كإخوانهم أثناء حلول المحلة

المخزنية بالمنطقة[٧٧]. وطلبت فرنسا من المخزن أن يعلمها في أقرب مدة ممكنة، هل صدرت حقا لكبير (المحلة) النازلة بالريف، أوامر تتعلق بمعاقبة الأشخاص الذين لهم قرابة مع إخوانهم الذين تربطهم علاقات بفرنسا بالجزائر. وأنه زيادة على ما عسى أن يترتب عن ذلك من الحقوق، فإن فرنسا قد كلفت المفوض رسميا بإعلام المخزن بأنه ما دام الأشخاص الذين حملتهم الباخرة أمير لا يزالوا لا يضمن لهم حق العودة إلى بلادهم، فإن ما يصير عليهم مدة وجودهم في الجزائر يكون محسوبًا على الدولة المغربية[٧٨].

وقد كان رد المخزن على ذلك بأن ذلك واجب ولا دخل للدول فيما يقوم به المخزن داخل إيالته[٧٩]، وأنه لا يعقل أن مركبا حمل أناسا بالكراء (كما كانت تدعي فرنسا) وتطلب حكومة المكري من مخزن المحمولين الأمان عليهم[٨٠]، مع العلم أن هؤلاء المحمولين مسؤولين على إفساد صفاء العلاقات بين المغرب وفرنسا وغيرها من الدول، وخلقوا الأضرار للمخزن كالتعويضات الباهظة التي أداها لأصحاب المراكب المستهدفة، ومنها مراكب فرنسية.

وعن احتجاج فرنسا بكون النائب الطريس لم يطالب بطنجة بالقبض على المحمولين بل اكتفى برفض نزولهم، أجاب الطريس مفوض فرنسا عن هذه النقطة في رسالة بتاريخ ١٦ يوليوز ١٨٩٨ ومما جاء فها: "فإننا قد اقتصرنا في الطلب على عدم نزولهم بهذا الثغر حين ورد بهم البابور المذكور ولم نطلب وقتئذ تسليمهم من نايب أشغال السفارة من قبلكم على وجه رسمي وبكون الأناس فيهم النساء والصبيان والشيوخ ولا يسوغ لأحد أن يرميهم بالجرائم (...) وعليه فلتعلم أيها العاقل أننا لم نقتصر في الطلب على عدم نزولهم من أول الأمر بل الواقع هو أنه كان ورد علينا نائب أشغال هذه السفارة المذكور بطلب نزول من ذكر ذاكرا أن جلهم النساء فأجبناه عن النساء بأنه لا حكم عليهن وأما الرجال فمتبوعون لجانب المخزن ومن نزل منهم إلى البر يوتى به للسجن امتثالا لذلك فكان الجواب مطابقا لغرض السؤال"[٨١]. ولاحقًا تلقى النائب الطريس من المخزن المركزي تعليمات بشأن ما يجيب به بخصوص هذه النقطة، وهي أنه لم يبق فيها كلام بعد أن اشترط مفوض فرنسا الأمان للركاب المحمولين حين نزولهم، إذ كيف يمكن قبولهم بهذا الشرط والحالة أنهم لا أمان عليهم لكونهم في حكم سجناء المخزن، ولم يهربوا إلا للمحل الذي حملتهم منه الباخرة[٨٢].

وأما ادعاء تصريح الفارين النازلين بوهران بأن سبب فرارهم هو النجاة من قتل أو عقاب قد يلحق بهم بدون جرم اقترفوه، بل فقط بسبب القرابة مع بعض إخوانهم الذين دخلوا بطيب خاطرهم للعمل بالجزائر[٨٣]، فقد أجاب عنه المخزن بأنهم يعلمون أن سبب فرارهم ليست قرابتهم المذكورة بل هو ارتكابهم للجرائم[٨٤]، وجوابا على طلب فرنسا تأكيد إن كانت المحلة ذهبت بسبب هؤلاء ومن أجل إنزال العقاب بهم، جاء في رسالة النائب الطريس إلى مفوض فرنسا أن "الأناس الفارين هم مساجين المخزن أيده الله، متبوعون له أينما وجدوا أو ظهروا لكونهم معدودين لديه من أهل الجنايات بقبيلة الريف، ومن جملة من كان منهم يقطع الطريق ويأكل الرفيق، ويتعرضون لمراكب الأجناس وينهبون أمتعة الناس، حتى شاع منهم الفساد وعمت مصيبتهم الحاضر والباد، وكثرت بهم شكايات الدول والأجناس، وضاع بسببهم على المخزن أموال عديدة لأجل ما نهبوه لهم بمراكب البحر وقتلوا فيهم، وصار هؤلاء الأجناس يطلبون جانب المخزن بتربيتهم وزجرهم وإظهار العقوبة فيهم، زيادة على ما قبضوه من المعاوضات الخطيرة في ذلك، وأنتم من جملة من قبض من المخزن في شأنهم مال له بال عن المعاوضة، ولا زال المخزن أيده الله متبوعا بحقوق الأجناس عليهم إلى الآن"[٨٥]. وتساءل كيف يمكن الحيلولة بين هؤلاء ومن على شاكلتهم وبين المخزن، وكيف يتم التعرض على المخزن ويسمع لهوسهم وخرافاتهم، وكيف يسوغ قبولهم من طرف الباخرة التي حملتهم.

وفي رسالة أخرى نجد المخزن يحدد هوية أولئك الفارين أو المذنبين بشكل عام، والذين أرسل (المحلة) من أجل معاقبتهم وهم "قبيلة إزمورن الذين هم ثلث بقيوة، وأنه لم يشاركهم غيرهم في ذلك ولا في المغارم التي دفع المخزن معاوضاتها لأرباب المراكب، التي من جملتها ما هو لجانب الفرنصيص"[٨٦]، مضيفا أن المحلة مأمورة بضرب الفساد كلهم على الإطلاق، سواء كانوا هؤلاء أو

غيرهم من كل من ثبت أنه تعاون أو له يدا أو مشاركة معهم، ومنهم الفارون الأولون وكذلك الفارون بعد وقوع الضرب عليهم[٨٧].

وبخصوص الفئة الأولى المرتبطة بالفرنسيين بالجزائر أمر المخزن بتذكير المفوض الفرنسي بقوله عنهم بمناسبة الكلام في قضية علال العبدي إنهم لا يقبلون بالجزائر إلا إذا كانوا (بالتصريح) وهو لن يعطيه لهم، إلى أن آل الأمر لتأخير الكلام في هذا الموضوع إلى إبانه، فلم يطابق هذا التعليل ما ذكر ولو صرح وقتها بمثل هذا الكلام لأجيب عنه بالمتعين[٨٨]، ولكنه (المخزن) اعتبر أن هذا المفوض "واسطة خير فيما فيه الصلاح ومراعاة خواطر الجانبين"، ولذلك يمكن إصلاح الأمور وتدارك الموقف معه، ولكن ذلك لن يتم إلا بإعادة الفارين من الفئة الأولى والثانية معا "والتخلية عما بينهم وبين مخزنهم ليعرفوا بحقه فيما أسلفوه، وفي ما هم متبوعون به من إجراء الأحكام عليهم لأجله، فينزجروا وينزجر بهم غيرهم، وبذلك تظهر نتيجة عموم الأمن المشترط بين الدول المتحابين، سيما في المياه البحرية التي هي أشد اعتبارا لهذا الشرط"[٨٩].

نلاحظ أن هذه القضية تطورت من ناحية واحدة وهي أن فرنسا صارت هي السائلة والمطالبة بالأجوبة، وهي من تمثل الشاكي وليست المشتكى به، لدرجة أن مفوضها صار يشتكي من تأخر الأجوبة على الرسائل التي يبعثها إلى أعوان المخزن، خاصة النائب الطريس، بحيث أجيب من المخزن المركزي بهذا الشأن برسالة منها: "غير خفي عنكم أنه إذا كتب لهذا النائب في أمر وكان جوابه ظاهرا لديه، فإنه يجيب عنه بالواقع فيه ولو لم يطلب منه تعجيل الجواب، نعم إذا كتب له فيما لا اطلاع له عليه، فإنه يتعين عليه رفعه للأعتاب الشريفة وتأخيره الجواب لمن كاتبه إلى أن يرد عليه الجواب منها، فلم يبق حينئذ موجب لملام ولا عتاب من هذه الحيثية"[٩٠]، هذا على عكس الإسبان مثلا الذين نلاحظ معهم التأخر في الجواب على الشكوى الوحيدة التي وصلتهم بشأن عبور الفارين إلى الجزيرة.

٣/٣-إسبانيا متهمة أيضا

لقد أقحمت إسبانيا في هذه القضية رغم كونها في الأشهر الأخيرة كانت تتعاون مع المخزن على حل قضية المحتجزين الأوربيين لدرجة قبولها بإطلاق سراح من كانوا تحت يدها من سجناء بقيويين حتى يطلقوا الرهائن، وذلك حتى تسحب البساط من تحت أرجل فرنسا وتساهم في إحباط تحركاتها. وكان هذا الإقحام منذ أن ركز الفرنسيون على كون الباخرة أمير حملت البقيويين من مستعمرة إسبانية، جاء في رسالة المفوض الفرنسي دو منبل: " "فليعلم جنابك أن البابور المذكور حمل الأناس المذكورين من بنيون دلغميرة[٩١] التي هي أرض الصبنيول..."[٩٢]، وأنه إن كان هناك من يستحق العقاب على عبورهم إليها فهم عناصر الحراسة الساحلية من رعايا المخزن.

إلا أن المخزن أشكل عليه أمر فهم هذه المسألة، خاصة حين علم أن هذه السفينة عندما رفض باشا طنجة السماح لها بإنزال الركاب، وكذلك كبير السلك الدبلوماسي، توجهت لسبتة (الإسبانية) فقوبلت بالرفض أيضا، وجاء في رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب الطريس: "...ذكرت أنه حجرة النكر ثم ذكرت أخيرا أنه توجه بهم لسبتة فلم يقبلوه، فأشكل الأمر! لأنهم لو كان حملهم من الحجرة نفسها لقبلوه في سبتة"[٩٣]، ولذلك يأمره بالبحث والتحقق من مكان الركوب وأنه إن كان من إحدى الجزر المحتلة فليشتكي بحاكمها إلى المصالح الدبلوماسية الإسبانية، نجد في نفس الرسالة: "... وعليه فلتحقق المحل الذي حملهم منه، فلو كان (...) هو الحجرة نفسها (...) فلتكتب لباشدور الصبنيول (...) في حالة الفساد وحالة إجراء الحكم بالزجر، ومع ذلك قبل حاكم الحجرة الفارين وتركهم يركبون ليفروا من المخزن، وارتكب خارقا للشروط والقانون...."[٩٤].

وفي رسالة أخرى أمر المخزن مجددا بالتحقق من المحل الذي رست فيه السفينة وحملت منه السكان المذكورون، على أنه إن تأكد بالحجة حملهم من جزيرة (إسبانية) فلتكن الشكوى للقنصل الإسباني مذكرة بتفاصيل القضية "بأن هؤلاء الفساد منذ خرجوا عن

الجادة، والمخزن يكابد المشاق في علاج أمرهم كي يستقيموا ويرجعوا عن غيهم، فلم يزدهم ذلك إلا تمردا ونفاقا، وحيث لم يجد بدا من معاقبتهم على القديم والحديث، وهو أي الباشدور على علم من ذلك كله، فكان الواجب ألا يقبل أحدا منهم حالة الصلاح جريا على مقتضى القوانين بين الجانبين، فأحرى في حالة الفساد وحالة إجراء الحكم عليهم بالزجر، فإذا بحاكم الحجرة قبل الفارين منهم وتركهم يركبون ليفروا من المخزن، وارتكب بذلك خرقا للشروط والقوانين بين الدولتين"[٩٥] بل وأضاف في نفس الرسالة إشارة إلى ما يشبه اتهام أو تشكيك في علاقة حاكم الجزيرة بما كان يرتكبه البقيويون "لأنه لا يقدم على ذلك إلا إذا كان له دخل فيما ارتكبوه من الفساد..."[٩٦]، ولكنه كان حذرا من تعكير صفو العلاقة مع الإسبان الذين أبدوا معه بعض حسن النية مؤخرا، ولا يريد أن يكون مبادرا بفتح جبهة أخرى معه في وقت تأزمت فيه العلاقات مع فرنسا، ولذلك يقول في الرسالة: "وإن تحقق عندك أنه لم يحملهم البابور المذكور من حجرة الصبنيول وإنما حملهم من تراب هذه الإيالة السعيدة، فأخر الكتب للصبنيول"[٩٧].

على كل حال، فاهتمام المخزن المركزي بمسألة دور حاكم جزيرة بادس فيما فعلته السفينة أمير هو كون فرنسا اتخذت من ذلك مبررا لتبرئة ساحتها، ولذلك ظل يصر على التحقق منه ويطالب بالتوصل بالجواب في القضية، فمما جاء في رسالة للحاجب أحمد بن موسى إلى النائب الطريس أواخر غشت ١٨٩٨، "وأن تعلم بمآل ما كتبت به لنائب الصبنيول في شأن حمل المذكورين من ترابهم"[٩٨]، وسبب ذلك على ما يبدو هو أنه لم يتوصل بجواب حين طلب البحث في القضية في شهر يوليوز المنصرم، فقد يكون النائب الطريس لم يوجه الرسالة إلى ممثلي إسبانيا أو لم ير أهمية في ذلك، أو أنه راسلهم ولكنهم لم يجيبوه. وإلى حدود التاسع عشر من أكتوبر لم يكن المخزن قد أجيب بعد في هذه النقطة، فكرر الكتابة إلى النائب، ومما جاء في الرسالة: "فقد كان تقدم صدور الأمر الشريف لك غير ما مرة بأن تكلم نائب الصبنيول، في شأن ما ارتكبه حاكم حجرة النكور من قبول الفارين عندهم من فساد بقيوة وإيوائهم، وتسريحه لهم ركوب البابور الذي فروا فيه، مع علمهم بما يقاسيه جانب المخزن مع هؤلاء الطائفة من المشاق وتصيير الأموال الطائلة، ليرفع الشكوى به لدولته ويجرى عليه من العقاب ما يستحقه، وإلى الآن لم يظهر منك جواب"[٩٩]، مؤكدا أهمية هذه المسألة وأنه لا ينبغي إهمالها، كما جدد الأمر بالكتابة للقنصل ومطالبته بالجواب، إذ يقول: "أن ذلك أمره أكيد لا ينبغي إهماله، وعليه فيأمرك سيدنا أيده الله أن تبين مآل الأمر في ذلك، وإن كان لا زال لم يجبك فلتطالبه بالجواب"[١٠٠].

وإذا كنا لم نقف على جواب إسباني رسمي عن هذه المسألة فإن مفوض فرنسا أشاع في رسائله وتصاريحه تبريرا لها، وكأنه كان يوجه المسؤولين الإسبان ويدلهم على الجواب والتبرير المناسب، إذ كان يقول إن "بابورهم حمل أناس من بقيوة من حجرة النكر المعبر عنها بنيون دلغميرة[١٠١] وهي أرض الصبنيول، وهو إنما عنده المنع مقصورا على ما كان من قبيل الكنطربند كالسلاح وشبهه من الآلات الحربية دون غيره كالفار عنده من الآدمي" إلى ن يقول بأن "البحث والأرصاد في ذلك واجب في حق عسة المخزن المكلفة بذلك في الوارد والصدور، وخصوصا بسواحل الريف ونواحي مليلية فلها أن تقبض على كل من ظفرت به بمحل العسة..."[١٠٢]. بمعنى أنها كانت تريد في جميع الأحوال أن ترد التهمة بالتقصير إلى المخزن وأعوانه ورعاياه بالمنطقة.

خَاتِمَةٌ

يتبين مما سبق أن ما عرفه الريف من فوضى وعدم استقرار وتجارة تهريب و(قرصنة) بحرية في أواخر القرن التاسع عشر ما هو في الواقع إلا نتاج التدخل الاستعماري الأوربي بالمنطقة، وخاصةً الفرنسي. وإن دور فرنسا أصبح بفضل هذه الوثائق مسألة لا لبس فيها ولا غموض، فقد كانت تدخلاتها بوسائل متنوعة ترمي إلى تعزيز حضورها وخدمة مخططاتها الاستعمارية التي تتطلب خلق الفوضى وزعزعة الاستقرار، وهناك عامل آخر لا يمكن تجاهله في هذه المسألة، وهو التنافس مع إسبانيا التي كانت تعتبر الساحل الريفي مجالاً حيويًا لها دون غيرها من الدول الأوربية، بسبب ما لها من مستعمرات وجزر على طول هذا الساحل.

وكان تدخل السفينة الفرنسية أمير جزء من المخطط ولم يكن مجرد صدفة، إذ يمكن أن نتساءل لماذا كان وصول هذه السفينة في هذه اللحظة بالذات؟ وكيف علم الفارون بقدومها ليتجهوا إلى الجزيرة مصحوبين بأسرهم وأهاليهم؟ فالمصالح الفرنسية كانت قد نجحت في ربط علاقات مع أعيان داخل القبيلة يتعاونون مع المدعو علال العبدي أو مع غيره ممن يرتبطون بفرنسا، ولما لجأ المخزن إلى التعاون مع الإسبان وإفشال تدخلاتها، عملت على إجلاء من كانت تعتبرهم متعاونيها لتجنيبهم عقاب المخزن.

ويتبين من خلال التطورات التي ترتبت عن قضية الباخرة (أمير) والشكوى التي رفعها المخزن بطاقمها، تفوق فرنسا وقدرتها على المناورة والتلاعب بجميع تفاصيل القضية، ونلاحظ كيف استطاعت جعل كل نقطة في صالحها حتى تحولت من معتد إلى شاكي، وصارت هي من تطالب المخزن وتلح عليه للإجابة عن بعض أسئلتها الموجهة له، بينما دفعت عنها جميع التهم التي تضمنتها شكوى المخزن وأجابت عنها بمختلف التبريرات والتعليلات.

الملاحق: (نماذج من الوثائق المعتمدة)

الملحق رقم (١)

رسالة من القائد محمد بن محمد السلاوي إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٥ شتنبر ١٨٩٧م، المكتبة

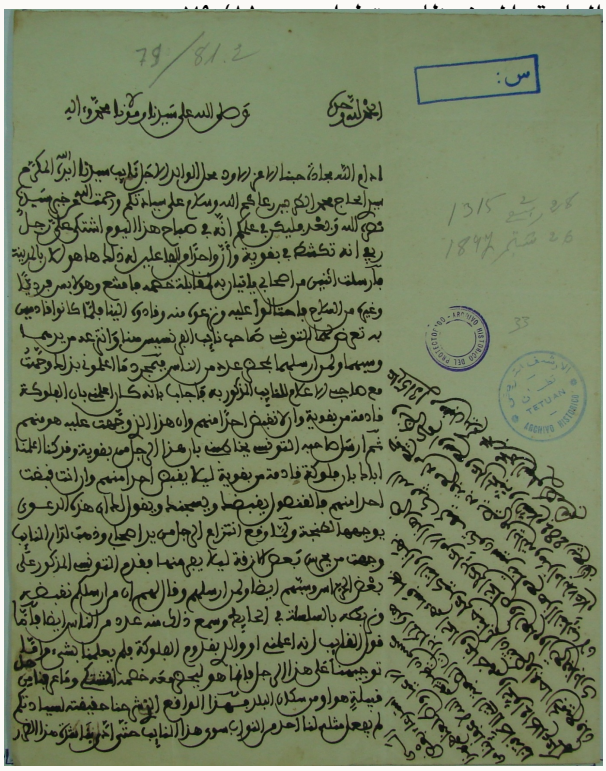

الملحق رقم (٢)

رسالة من القائد محمد القناوي إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٤ ماي ١٨٩٨م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٤١/٩٩

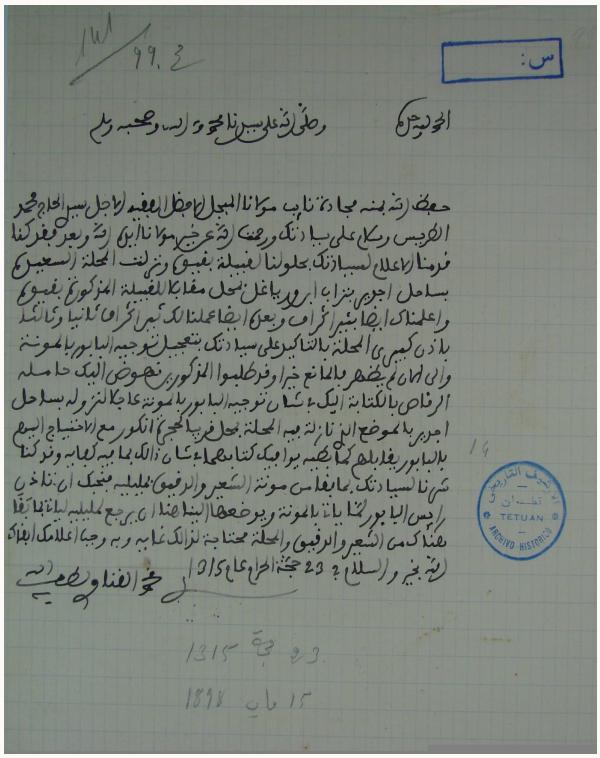

الملحق رقم (٣)

نسخة من رسالة من ممثل فرنسا بالمغرب إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٣ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٤/٤٠

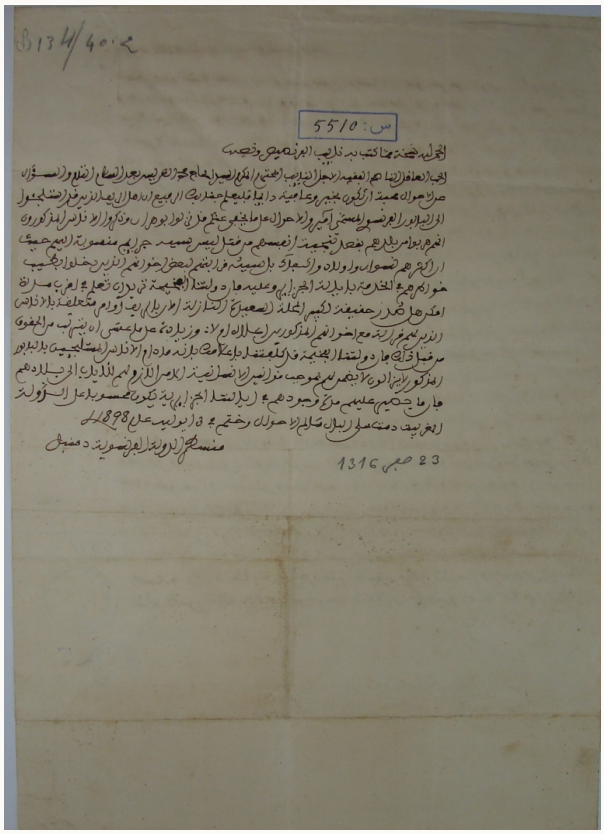

الملحق رقم (٤)

نسخة من جواب النائب محمد الطريس لمفوض فرنسا بتاريخ ١٥ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٤/٤٠ (ب)

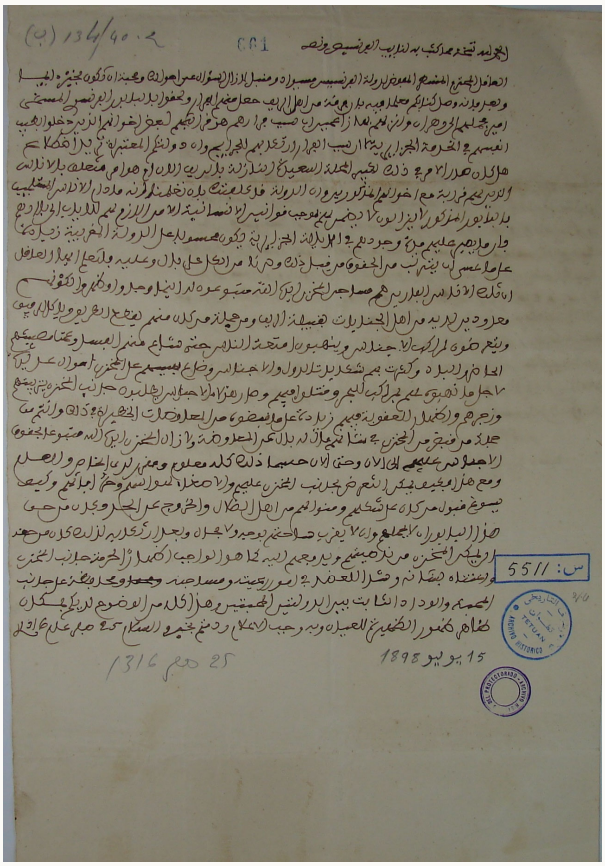

الملحق رقم (٥)

نسخة من رسالة من مفوض فرنسا إلى النائب محمد الطريس بتاريخ ١٨ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٥/٤٠ (أ)

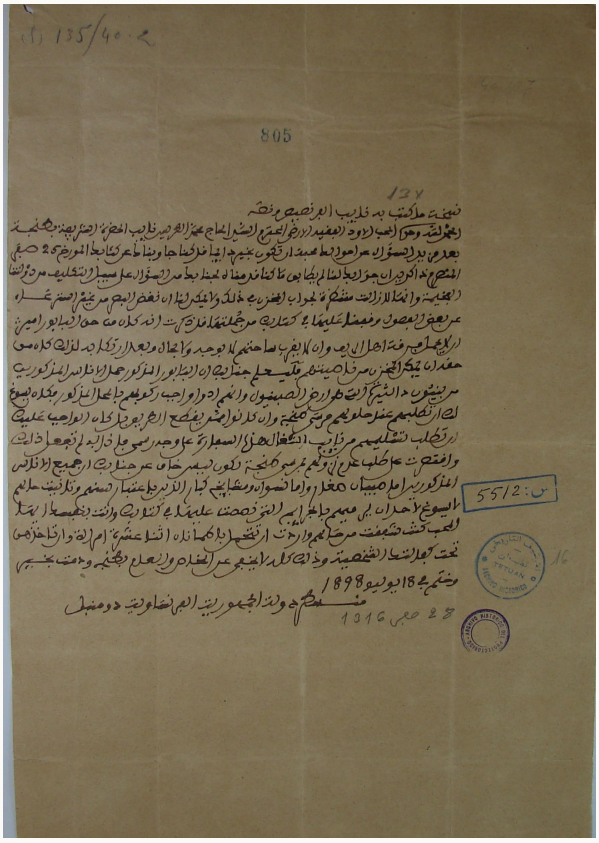

الملحق رقم (٦)

رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٩ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٥/٢٥

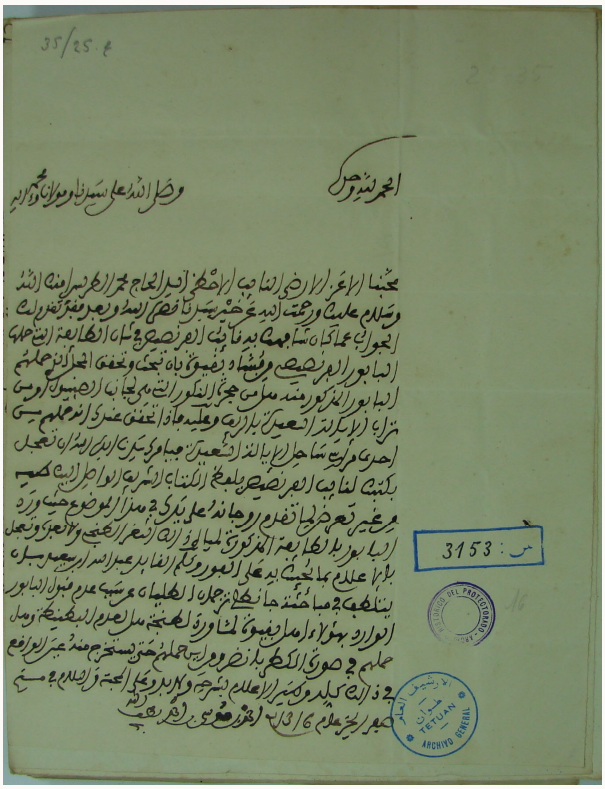

الإحالات المرجعية:

(١) محمد أونيى، "القرصنة الريفية بين الأسطورة والتاريخ ١٨٥٦ـ١٨٩٨"، ص٣٩ـ٦٠، **مجلة حوليات الريف**، ع ٢، ١٩٩٩، ص ٤٤

(٢) نفسه، ص.٤٤ـ٤٥

(٣) جرمان عياش، "المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (١٨٥٠ – ١٩٢٠)"، **دراسات في تاريخ المغرب**،ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربي للناشرين المتحدين، ١٩٨٦، ص.٢١٠

(٤) محمد أونيى، م.س، ص.٥٢

(٥) محمد أونيى، "المجتمع الريفي قبل المقاومة ١٨٩٧ ـ ١٩٢١: مقاربة تاريخية جديدة"، ص ص٦ـ٢٢، **مجلة أمل**، ع.٨، ١٩٩٦، ص ص ١٣ـ١٤

(٦) جرمان عياش، م.س، ص ص ٢٠٩..٢١٠

(٧) بعد حرب تطوان ١٨٥٩ – ١٨٦٠ تم توقيع معاهدة وادراس بين المغرب وإسبانيا بشأن الصلح وانسحاب إسبانيا من تطوان، وتضمنت المعاهدة فرض مغارم ثقيلة على المغرب، وما المغرب لم يكون بمقدوره دفع المبلغ دفعة واحدة، فقد تقرر أيضًا تعيين جباة إسبان إلى جانب الأمناء المغاربة في النقط الجمركية بمختلف المدن لتضمن إسبانيا الحصول على الأموال المتفق بشأنها.

(٨) رسالة سلطانية إلى النائب محمد بن العربي الطريس بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٣١٢هـ موافق ٢١ دجنبر ١٨٩٤م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٥٣/٧٨

(٩) رسالة من السلطان الحسن الأول إلى القائد مبارك الذوبلاني بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٠٣هـ موافق ٢٥ أبريل ١٨٨٦م، أوردها محمد أونيى **"القرصنة الريفية ...."**، م.س، ص.٤٦

(١٠) شهادة العربي أبركان وعيسى أحيذار حول تجارة التهريب، "وثائق ونصوص"، ص ص ١٧٥ـ٢٠٣، **مجلة حوليات الريف**، م.س ص ص ١٩٧ـ ١٩٩

(١١) رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد بن العربي الطريس بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣١٣هـ موافق ٧. شتنبر ١٨٩٧م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٦٥/١٤

(١٢) مصطفى بوشعراء، **"التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم"** ج.١، ١٩٩١، ص.٥٥

(١٣) العربي اللوه، **"المنهال في كفاح أبطال الشمال"**، تطوان، ١٩٨٢، ص.٨٥

(١٤) جرمان عياش، م س، هامش رقم ٢٨، ص.٢٠٨

(١٥) محمد أونيى، **"القرصنة الريفية ..."**، م.س، جدول رقم ١، ص.٥٩

(١٦) نفسه.

(١٧) نفسه، ص. ٤٢ـ٤٣

(١٨) نفسه

(١٩) رسالة م س، مح ٦٥/١٤

(٢٠) برقية من رئيس الغرفة التجارية بمدينة نانط إلى وزير خارجية فرنسا بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٩٦م، أوردها مصطفى بوشعراء، م.س، ص.٦٦

(21) "Bargain with Riff pirates: terms agreed upon for an exchange of prisoners", The New York Times, September 7(th) 1897.

(٢٢) رسالة من أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣١٥هـ موافق ٢٩ شتنبر ١٨٩٧م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٦١/٢٤، وكذلك مديرية الوثائق الملكية، سجل.٢٥. ٣.

(٢٣) رسالة من مفوض إسبانيا بطنجة إلى النائب أحمد بن محمد الطريس بتاريخ ١٨ ماي ١٩٠٥، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٩/١٥٥(أ).

(٢٤) نورد في هذا الصدد نص مترجم عن الصحافي الاسباني إنركي أركيس الذي قضى ليلة في منزل أحد أعيان بقيوة وهو دادي بن مسعود ويصف بذخه بشكل مبالغ فيه، والنص ترجمته آمنة اللوه وتناقلته مجموعة من الكتابات المغربية: "الآن نستريح في هدوء في هذا المنزل الذي تتوفر فيه كل وسائل الرفاهية الممكنة، هنا في هذه القاعة الفسيحة يتجلى بذخ رجل مثر كبير، يريد أن يتفوق على خشونة الآخرين. سي دادي ينهج في لباسه وفراشه نهج التطوانيين، شخصيته ومنزله يكشفان عن رغبة في التفوق على الآخرين، وله أيضًا في تطوان منزل كبير وزوجة تنتمي إلى أكبر العائلات، وربما كانت هذه الزوجة سبب التغيير الذي طرأ على سي دادي بدءا من اللباس وانتهاء باللهجة، يضع على رأسه عمامة ملفوفة على طربوش أحمر، استبدل اللباس الريفي بقفطان فاخر

وسلهام أزرق، وفي البيت استبدل الحصر بالزرابي والستائر الحريرية، وفراش النوم المصنوع من القصب بالناموسية ذات التاج المذهب، والصينية النحاسية بالصينية الفضية. كما أنه هذب حركاته وأخضعها لأسلوبه المتحضر الجديد. يعبر عن أفكاره بالعربية الصافية دون أن ينسى لهجته الريفية..." أورده محمد العربي المساري، **المغرب بأصوات متعددة**، سلسلة شراع، كتاب الشهر٢، ط٣، طنجة ١٩٩٧، ص.١١٦.

(٢٥) **رسالة أحمد بن موسى** إلى محمد العربي الطريس بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٣١٥ موافق ٥ شتنبر ١٨٩٧، مديرية الوثائق الملكية، سجل ٣.١٢. وكانت جوابًا على رسالة للطريس يخبره فيها باعتراض أهل بقيوة لسفينة إيطالية (فيدوشيا سالتادو)، ثم بعدها بفترة وجيزة اعترضوا طريق أخرى برتغالية (روزيتا فارو) أسروا منهما مجموعة من الرهائن وأرسلوا السفينتين بحمولتيهما ومن بقي بهما من الركاب.

(٢٦) **رسالة من القائد محمد بن محمد السلاوي** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٣١٥هـ موافق ٢٥ شتنبر ١٨٩٧م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٧٩/٨١.

(٢٧) نفس المصدر السابق.

(٢٨) نفسه.

(٢٩) نفسه.

(٣٠) **الفدان** كلمة عامية مغربية تعني الحقل المزروع، وكان يطلق على مكان خارج أحد أبواب مدينة تطوان العتيقة، والآن يشكل وسط المدينة ولا يزال يطلق عليه نفس الاسم.

(٣١) **رسالة من قائد تطوان ادريس بن يعيش** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٧ شوال ١٣١٥هـ موافق ٢٨ فبراير ١٨٩٨م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٢/٤٠.

(٣٢) نفسه.

(٣٣) رسالة، م س، مح ٦٥/١٤

(٣٤) مصطفى بوشعراء، م.س، هامش في ص.٨٦.

(٣٥) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٥ رجب ١٣١٦هـ موافق ٨. شتنبر ١٨٩٨م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٧/٢٥.

(٣٦) نفسه.

(٣٧) **Le stephaois** (Journal), N° 198,Quinzième année, Jeudi 30 Mai 1895.

(٣٨) **رسالة مخزنية** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣١٥هـ موافق ١٦ غشت ١٨٩٧م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٩/٢٤.

(٣٩) نفسه.

(٤٠) **رسالة مخزنية** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ موافق ٩. أكتوبر١٨٩٤م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٢٦/١٣.

(٤١) **برقية من مفوض فرنسا بالمغرب السيد ريفو** إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ دجنبر ١٨٩٦، أوردها مصطفى بوشعراء، م.س، ص. ٧٣.

(٤٢) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية ١٣١٥هـ موافق ٢٠ أكتوبر ١٨٩٧م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٧٦/٢٤.

(٤٣) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٣١٥هـ موافق ١٣ أكتوبر ١٨٩٧م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٨٨/٢٤.

(٤٤) عبد الرحمان الطيبي، **"الحملة المخزنية على قبيلة بقيوة سنة ١٨٩٨"**، ص٦١-٧١، **مجلة حوليات الريف**، م س، ص.٦٦.

(٤٥) نلاحظ هنا أن المخزن لم يكن يقبل أن يتم التقريب بين القبائل المتجاورة ولو من أجل مناصرته، مما يعني أنه كان يراهن على استمرار الصراعات القبلية بين القبائل المتجاورة حتى لا تقوى شوكتها.

(٤٦) **رسالة مخزنية إلى القائد البشير بن السناح** بتاريخ ٦ رمضان ١٣١٣هـ موافق ١٩ فبراير ١٨٩٦م، الخزانة الحسنية بالرباط، كناش ٤٣٢، ص.٣٠.

(٤٧) عبد الرحمان الطيبي، م.س، ص.٦٦.

(٤٨) **رسالة من القائد محمد القناوي** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٣ ذو الحجة عام ١٣١٥هـ موافق ١٤ ماي ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٤١/٩٩.

(٤٩) محمد محمد عمر القاضي، **"أسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي"**، ط.١، تطوان، ١٩٧٩، ص ص ٢٤-٢٦.

(٥٠) **رسالة من القائد محمد القناوي** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٨ محرم ١٣١٦هـ موافق ٢٩ مايو ١٨٩٨م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٤/٨٢.

(٥١) **رسالة من مفوض فرنسا بطنجة دو منبل** إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ ٤. يونيو ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٢/٤٠ (أ).

(٥٢) شهادة اعمار أبركان وعيسى أحيذار ...، **مجلة حوليات الريف**، م.س، ص.١٩.

(٥٣) رسالة م س، مح ٣٢/٤٠.

(٥٤) شهادة اعمار أبركان وعيسى أحيذار ...، م.س، ص.١٩.

(٥٥) انظر: **رسالة جوابية للمخزن المركزي إلى محمد بن العربي الطريس** بتاريخ ٢٥ يوليوز ١٨٩٨ أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، "وثائق مغربية حول حركة التهريب بقبيلة بقيوة سنة ١٨٩٨"، ص ص ٨٦-٩٢، **مجلة دار النيابة**، ع ٢٣-٢٤، ١٩٨٩ ص ص. ٨٨-٨٩.

(٥٦) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٤ صفر عام ١٣١٦هـ موافق ٣. يوليوز ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٢٥/٢٥.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد الطريس بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٣١٦هـ موافق ١٢ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، س: ٣١٤٨.

(٥٩) نفسه.

(٦٠) **رسالة من أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ متم صفر ١٣١٦هـ موافق ١٩ يوليوز ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٣٥/٢٥.

(٦١) ربما يقصد الذين تحدثنا عنهم أعلاه والذين أحدثوا فتنة مع اليهود في الفدان.

(٦٢) رسالة من مفوض فرنسا دو منبل إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ ١٨ محرم ١٣١٦هـ ٨ يونيو ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٢/٤٠(ب).

(٦٣) شكوى مخزنية أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص.٨٦

(٦٤) رسالة من السلطات الإسبانية موجهة إلى أعيان قبيلة بقوية بتاريخ فاتح نونبر ١٨٩٧، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٨٠/٣٦ (أ)

وتتطرق في الرسالة لقبولها عرض المخزن في شأن حل قضية المحتجزين الأوربيين، وتؤكد أن إسبانيا لا تحب تدخل أحد في القضية (إشارة إلى فرنسا وعملائها) إلا المخزن، وأنها بناء على طلب المخزن قبلت بإطلاق سراح السجناء البقيويين، ووقع الاتفاق وأخذ العهود، وسيكون إطلاقهم بعد استكمال الإجراءات الضرورية، وتطالبهم بإطلاق المحتجزين الأوربيين ودفعهم لترجمانهم، وتطمئنهم بأن المخزن سيستحسن هذه المسألة ويقابلهم بالخير.

(٦٥) رسالة من دو مونبيل إلى أحمد بن موسى بتاريخ ٨ يونيو ١٨٩٨، أوردها مصطفى بوشعراء، م س، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٦٦) رسالة من أحمد بن موسى إلى محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٩٨ أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص ص ٨٦-٨٧

(٦٧) رسالة جوابية مخزنية إلى محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٥ يوليوز ١٨٩٨، وردت بنفس المرجع السابق.

(٦٨) رسالة من مفوض فرنسا، م س، مح ١٣٢/٤٠(ب)

(٦٩) نفسه.

(٧٠) رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس في غشت ١٨٩٨، أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م.س، وثيقة ١٢، ص.٩٠

(٧١) نفسه.

(٧٢) ماريا روسا ذي مادارياغا، **محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال**، ترجمة محمد أونيس وعبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس، منشورات تيفراز ٢٠١٣.١، ص.٤٧

(٧٣) رسالة م س، مح ٣٥/٢٥

(٧٤) نسخة من رسالة من مفوض فرنسا بطنجة دو منبل إلى النائب محمد الطريس بتاريخ ١٨ يوليوز ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٥/٤٠(أ)

(٧٥) نفسه.

(٧٦) رسالة ده مونبيل إلى أحمد بن موسى بتاريخ ٤ يونيو ١٨٩٨ أوردها مصطفى بوشعراء، م س، ص ص ١١٧-١١٨

(٧٧)عبر الفرنسي ميشو بيلير عن اندهاشه من **"المخزن الذي كان يواجه دائما شكاوى الدول الأوربية محتجا بعدم قدرته كذريعة على عدم التدخل في الريف، والآن ينظم حملة طافت على قبائل الريف لتفتك خاصة ببقيوة بوحشية جعلت أعداد كبيرة من قاطني هذه القبيلة ترحل إلى الجزائر للدخول تحت حمايتنا".**

Michaux Bellaire, **LE RIF**, direction des affaires indigènes, 1925, p. 26

(٧٨) نسخة من رسالة من ممثل فرنسا بالمغرب إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٣ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٤/٤٠

(٧٩) **رسالة من النائب محمد العربي** الطريس إلى أحمد بن موسى بتاريخ ١٣ يونيو ١٨٩٨، أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص ٨٦.

(٨٠) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس** في فاتح غشت ١٨٩٨ أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص ص ٨٩-٩١.

(٨١) **رسالة من النائب محمد العربي الطريس** إلى مفوض فرنسا بتاريخ ١٩ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٥/٤٠ (ب).

(٨٢) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣١٦هـ موافق ٢١ يوليوز ١٨٩٨م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٣٧/٢٥.

(٨٣) نسخة من رسالة م س، مح ١٣٤/٤٠.

(٨٤) **نسخة من جواب النائب محمد الطريس** لمفوض فرنسا بتاريخ ٢٥ صفر ١٣١٦هـ موافق ١٥ يوليوز ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٤/٤٠ (ب).

(٨٥) نفسه.

(٨٦) رسالة م س، مح ٣٧/٢٥.

(٨٧) نفسه.

(٨٨) نفسه.

(٨٩) نفسه.

(٩٠) **نسخة من رسالة جوابية من الحاجب أحمد بن موسى** إلى مفوض فرنسا بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣١٦هـ موافق ١ غشت ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٣٦/٤٠ (د).

(٩١) Peñon de la Gomera أي صخرة غمارة، وهو الاسم الذي يطلقه الإسبان على جزيرة بادس.

(٩٢) نسخة من رسالة م س، مح ١٣٥/٤٠ (أ).

(٩٣) **رسالة مخزنية** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١١ يوليوز ١٨٩٨، أوردها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص ص ٨٧-٨٨.

(٩٤) نفسه.

(٩٥) رسالة م س، س: ٣١٤٨

(٩٦) نفسه.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) **رسالة من أحمد بن موسى إلى** النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٥ ربيع الثاني ١٣١٦هـ موافق ٢٢ غشت ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، مح ٥٢/٢٥.

(٩٩) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٣١٦هـ موافق ١٩ أكتوبر ١٨٩٨، المكتبة العامة بتطوان، مح ٧١/٢٥.

(١٠٠) نفسه.

(١٠١) هنا نجد عنده خلط بين جزيرتي بادس والنكور، فالمسماة بنيون دي لا كوميرا Peñon de la Gomera هي جزيرة بادس وليست جزيرة النكور التي كانت تسمى بنيون دي لاوثيماس Peñon de Alhucemas أو جزيرة الحسيمة.

(١٠٢) **رسالة من النائب محمد العربي الطريس** إلى أحمد بن موسى بتاريخ ١١ غشت ١٨٩٨، أورها عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص ص ٩١-٩٢.